استغلال الثروات الطبيعية وغير الطبيعية بطريقة لا عقلانية وبهدف الربح. ويذكر في هذا المجال ان نهر الزرقاء الذي أقيمت عليه مدينتا عمان والزرقاء في الأردن، ونهر بردى الذي تحوطه مدينة دمشق تحولا الى واد شبه جاف الا من مياه الصرف الصحي، في الوقت الذي توقفت فيه عملية بناء وحفر الآبار والبرك لجمع مياه الأمطار. وبفعل أنماط الحياة والاستهلاك، عجزت شبكات نقل المياه عن تلبية احتياجات الناس.

ويفيد بعض الباحثين ان شبكات المياه في بعض المدن العربية تسرب أكثر من نصف المياه التي يجري ضخها من مسافات بعيدة تمتد لمئات الكيلومترات، وتكبد البلدان خسائر تعد بمئات الملايين من الدولارات ثمناً للوقود والتقنيات، وتحتاج الى مليارات الدولارات لصيانتها، وخصوصاً ان نقل المياه من منطقة الى اخرى يؤدي الى تصحر المناطق الأولى وإفقارها. وعلى سبيل المثال جفت غوطة دمشق، وتحولت بحيرة الأزرق في الأردن التي كانت واحة صحراوية تأوي اليها الطيور والحيوانات البرية، وتقوم حولها حياة زراعية حضرية الى قاع صحراوي جاف. كما حوّلت الأنهار والسيول التي كانت تروي وادي الأردن وتعوض نقص المياه في البحر الميت، ما يهدد البحر بالموت والاختفاء، فيما تلوثت آبار المياه الجوفية في بيروت بغياب التخطيط والبناء العشوائي.

تصميم المدن

يخضع تخطيط المدن، سواء الخاضعة منها للتوسع أو المدن الجديدة لمنهج تنظيمي عام محدد برسوم وخرائط وأنظمة تحدد المبادئ والطرق لإعادة صهر التجمعات ونموها ضمن المدن، مع المحافظة على الثروة التاريخية والطبيعية، وبين الأماكن التي يجب ازالتها، ويحدد المعالم المعمارية للمدينة، ويحدد المنهج والتوجهات العامة.

القاهرة

التفكير في السيارة، وليس الإنسان سيطر على عقلية تخطيط المدن العربية الحديثة، فظهرت عيوب هذه المدن.

هكذا يشخص الدكتور محمد عبد الباقي إبراهيم الأستاذ في كلية الهندسة جامعة عين شمس ومدير مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية أمراض العمارة العربية الحديثة، ويقول إنها لا تلبي حاجات المجتمع مثلما كان يحدث في الماضي، إضافة إلى أن عمليات تخطيط المدن الحديثة لا طابع لها ولا رؤية أو فلسفة خاصة بإنشائها ويرجع ذلك إلى الاستعانة بخبراء غربيين لتخطيط المدن العربية نقلوا نماذجهم الغربية وطبقوها خارج المدن العربية القديمة وظل قلبها عربيا وخارجها غربيا.

في رأيك ما عيوب تخطيط المدن العربية الحديثة؟

المجتمعات العمرانية الحديثة جامدة، لا تتمتع بالمرونة الكافية وتجارب الدول العربية في هذا الموضوع متنوعة ومن الصعب جمعها في تجربة واحدة. وفي دولة مثل المملكة العربية السعودية على سبيل المثال سنجد المدن الكبرى فيها، تحديدا في فترة الستينات، لم يكن لها مخطط يذكر، إلا أن الأمر اختلف بعد ثورة البترول، إذ تم استقدام خبراء من الغرب لوضع المخططات العمرانية لها، لكن سرعان ما بدأت تظهر المشاكل عندما وضعت المكاتب الاستشارية مخططاتها من دون دراسة الواقع الفعلي وقامت بنقل نماذجها الغربية في البيئة السعودية المختلفة.

هل تنفرد السعودية بهذا النموذج؟

بالطبع لا، ويكاد يكون هذا المخطط العمراني سائدا في دول الخليج كلها، وتتصف أغلب هذه المخططات العمرانية بأنها مخططات "شطرنجية" لأنها متأثرة في ذلك بالنموذج الأمريكي، ويؤخذ على هذا النوع من التخطيط العمراني

د. محمد عبد الباقي:

المدن العربية نسخ غربية منقولة

ياسر عجلان - القاهرة

وما يحويه المخطط من معلومات لها صفة التوجيه وليس التنفيذ، لضمان حرية خصوصية كل مدينة، ويلحظ المخطط التنظيمي الحقبة الزمنية التي يمكن التنبؤ بها، حتى تؤخذ التطورات في دائرة الحسبان، ويكون المخطط على الشكل الآتي:

المناطق السكنية والكثافة السكانية فيها. مناطق العمل وتوزيعها. مواقع المرافق العامة وتجهيزاتها. مواقع المناطق الأثرية، ومواقع الأبنية الموضوعة تحت الحماية، ومناطق الحماية الطبيعية. مواقع الحدائق والساحات العامة والمتنزهات. ومواقع شبكات الطرق والمطارات والمرافئ والطرق النهرية ومحطات القطارات وغيرها من متطلبات المدينة الحديثة.

واذا كانت هناك عوامل عدة تتبادل التأثير في ما بينها، منها ما هو اقتصادي، وجغرافي، ومنها ما هو بيئي أو اجتماعي وتاريخي، تتطور زمانياً ومكانياً بتأثير متبادل.

أنه يركز على توسعة الشوارع الرئيسة التي تسير فيها المركبات على حساب الأماكن المخصصة للمشاة، ويستثنى من ذلك الأماكن القديمة داخل المدينة.

هل هذا يعني وجود أكثر من مخطط داخل المدينة الواحدة؟

يوجد نمطان بالفعل بالنسبة للمخططات العمرانية، الأول تقليدي وينحصر في المدينة القديمة، والآخر أمريكي حديث أنشئ غالبا في نهاية القرن العشرين.

هل توجد أمثلة لذلك؟

العاصمة اليمنية نموذج جيد لتطبيق هذا المثل، فإذا تأملنا مدينة صنعاء سنجد طرقها متعرجة ومبانيها متلاصقة وعماراتها محاطة بسور ويخترقها مجرى للسيول، ويحيط بهذا النمط التقليدي نماذج أخرى حديثة ومتطورة على الطراز الحديث، وهناك نموذج آخر في تونس، إذ نجد الجزء القديم من العاصمة محاطا بسور وتخترقه أيضا الطرق والأزقة أو "نهج" كما يسمونها، وهذا الجزء التراثي والتاريخي له نمط عمراني مميز ومتناسق في الارتفاعات وفي التشكيل العمراني والمعماري لمبانيه، في المقابل تحيط بهذه المباني أنماط أخرى حديثة تحاكي الموجودة في باريس لأن مخططيها فرنسيون.

هل هذا يعني أنه لا توجد سمات مميزة أو خصوصية للمدن العربية معماريا؟

بالطبع لا، فكل مدينة عربية لها خصوصيتها وتراثها العمراني المميز والمتآلف مع خصائص المجتمع والمتوافق مع الظروف المناخية، وبلبي رغبات المجتمع. إلا أن الامتدادات العمرانية والتوسعات الناجمة عن الزيادة السكانية لم تأخذ في الاعتبار استخلاص الدروس من التجارب السابقة ولم تضع في اعتبارها القيم التراثية الحضارية للعمران العربي، ولجأت إلى الفكر الأجنبي الغريب عن أوطاننا.

ألا يوجد في الوطن العربي خبراء في مجال التخطيط العمراني؟

يوجد بالفعل متخصصون جيدون في هذا المجال، وفي مصر مثلا لدينا خبراء واستشاريون في التخطيط العمراني لكن الدولة لا تستعين بهم كما يجب وهو ما تسبب في فشل خطة الدولة في إنشاء وإدارة المجتمعات العمرانية الجديدة ولا توجد مدينة واحدة في رأيي أنشأتها الدولة ونجحت في تحقيق أهدافها كما كان مخططا لها، إذ لا يوجد أدنى توازن بين معدلات الاستيطان البشري والخدمي وفرص العمل في تلك المدن.

وما تقييمك للمدن التي أنشأها القطاع الخاص؟

في تقديري أن القطاع الخاص نجح في إنشاء وإدارة وتنمية مدن جديدة رغم قلة موارده وإمكاناته قياسا بالدولة، والنماذج على ذلك كثيرة ومنها مثلا حي مصر الجديدة، الذي أنشأه البارون وهو بلجيكي الجنسية، وباغوص باشا وهو مصري اشتركا معا في إنشاء هذا الحي في واحة هليوبوليس في الصحراء بأسلوب عمراني فريد وبأفكار تخطيطية متميزة، ونجحا في جذب السكان للعيش هناك، ووفرا وسائل المواصلات اللازمة لربط حي مصر الجديدة بالقاهرة إذ قاما بمد خطوط الترام الأبيض في ذلك الوقت إلى هناك، وكان الناس يستقلونه في المراحل الأولى مجانا.

مدينة الرحاب الموجودة على أطراف القاهرة نموذج آخر ناجح للقطاع الخاص ويتصف بالمرحلية إذ يتم تقييم كل مرحلة على حدة مع إعادة دراسة احتياجات السوق بحيث تفي المرحلة الثانية برغباته واحتياجاته ومتفادية عيوب المرحلة السابقة، كذلك تتوافر في هذه المدن عناصر جذب غير موجودة في المدن الأخرى الحكومية الجديدة مثل إنشاء النوادي وتوفير بنية أساسية جيدة وإقامة مرافق متكاملة وربط هذه المدن بالقاهرة بشبكة مواصلات جيدة.

فإن مدينة اليوم هي امتداد الماضي، ولذلك تكون مدينة المستقبل امتداداً لهما.

والواقع أن الجانب التنظيمي للمدينة لا يعكس ثقافتها بالمطلق، اذ ان المدن العربية تغيرت وتعدلت بمخططات لا تربطها بواقعها وتاريخها وتطورها الطبيعي مجتمعياً. فتارة تكون الحاجات الاقتصادية أولوية لتوسيع المدينة، وتارة أخرى نتيجة الضغط السكاني. لكن في المحصلة ضيعت المدن العربية في تخطيطها الراهن القائم على الثقة المفرطة بما يمكن ان تقدمه التقنية الحديثة، خبرات وقواعد مجتمعية في تخطيط المدن وتدبير حاجاتها الرئيسية ودمرتها. وهو ما تشهد عليه حالات التلوث الخطر للمدن العربية.

على أن أكثر ما يطور المدن العربية الحياة الاجتماعية والثقافية والطبقات المهنية التي تقود المجتمعات والدولة. وفي تاريخ تطور هذه المدن جرى تدمير هذه الحياة وأوجد بدلاً منها ثقافات شارعية تخالف القوانين. ولم ينشأ من جديد حياة اجتماعية بديلة على نحو يؤسس للمدينة الحديثة، فلا تزال المدن العربية تدار ويخطط لها على رغم كل الموازنات والقرارات والأموال والبرلمانات باستبعاد المواطنة من المشاركة كضرورة قصوى، وإنما التفويض القائم على مفهوم المواطن باعتباره ملتحقاً أو زبوناً مقابل خدمات معينة تقررها ادارات مختلفة قد

المدن العربية تغيرت وتعدلت بمخططات لا تربطها بواقعها وتاريخها وتطورها الطبيعي مجتمعياً.. فتارة تكون الحاجات الاقتصادية أولوية لتوسيع المدينة، وتارة أخرى نتيجة الضغط السكاني